

حرب النفط أكست السعودية 1% من حصة السوق.. وهي الآن على وشك أن تفقدتها



ترجمة وتحرير شادي خليفة - الخليج الجديد

تمارس السعودية سلطة هائلة على كل من منتجي النفط ومستهلكيه، استناداً إلى احتياطياتها المؤكدة من النفط. فهي لا تملك فقط ثاني أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة بـ 266 مليار برميل، ولكنها تنتج النفط بتكلفة منخفضة عند 8.98 دولار للبرميل، وفقاً لمقال في صحيفة «وول ستريت جورنال». على العكس من ذلك، تتراوح تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بين 50 إلى 80 دولاراً للبرميل، واحتياطياتها النفطية المؤكدة في ذلك الوقت توفرت عند 55 مليار برميل، وهي صغيرة نسبياً مقارنةً باحتياطيات السعودية.

وباستخدام نقاط القوة هذه، شرعت المملكة في استراتيجية لعرقلة النمو السريع في إنتاج النفط الصخري الأمريكي. وعلى الرغم من تراجع الأسعار لعامين، وتمكن السعودية من الحد من إنتاج النفط الصخري الأمريكي واكتسابها 1% من حصة السوق، إلا أنّها فقدت السلطة على السوق التي تمنت بها طويلاً.

لذا، هل يمثل حجم الاحتياطيات فارقاً بالفعل، أم أنّ "هناك عاملاً آخر سيلعب دوراً" في تحديد من سيكون ملك النفط؟

منتجو النفط الصخري الأمريكي يقلّلون التكلفة إلى النصف وأجبرت المنافسة السعودية منتجي النفط على تقليص تكلفة الإنتاج. فقد أدرك بعض منتجي النفط الصخري أنّهم بحاجة للحد من التكاليف من أجل النجاة في بيئه السعر المنخفض للنفط، وقد فعلوا ذلك بالفعل.

وفي 2016 الآن، تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط 23.35 دولار فقط. وقد أثبتت صناعة النفط المخري الأمريكي أنّها ستبقى في المنافسة لوقت أطول من معظم التوقعات.

تملك الولايات المتحدة احتياطيات أكثر مما تملك السعودية

فاجأت شركة ريسنستاد إنرجي لاستشارات الطاقة الجميع عندما أظهر تقريرًا لها في يوليو/ تموز أنّ الولايات المتحدة تملك احتياطيات نفطية أكبر من السعودية. وتقدر دراستهم أنّ الولايات المتحدة تملك احتياطيات تبلغ 264 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، على الرغم من أنّ الجزء الأكبر منه لا يزال غير مكتشف. ونسبةً، بلغت احتياطيات روسيا من النفط القابل للاستخراج 256 مليار برميل، وال سعودية 212 مليار برميل.

ووفقًا لبياناتهم، فإنّ ولاية تكساس وحدها تحوي أكثر من 60 مليار برميل نفط، أكثر من إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة في الولايات المتحدة كلها.

ويقول بير ماجنوس نيسفين، المحلل بشركة ريسنستاد، في تقرير لقناة سي إن بي سي: «يوجد القليل من المفاجآت المحتملة في العديد من الدول الأخرى، لكن في الولايات المتحدة، المفاجأة موجودة بالفعل». ويضيف: «منذ 3 سنوات، كانت الولايات المتحدة خلف روسيا وكندا وال سعودية».

احتياطيات السعودية ستختضع لفحص دقيق إذا أرادت تحقيق دخل من أرامكو بالمثل، فإنّ هناك متشككون حول القيمة الحقيقية لاحتياطيات النفط السعودي. وواحدة من النقاط البارزة التي ألقى «جون كامب» الضوء عليها في مقال له برويترز في يوليو/ تموز الماضي، أنّ التقديرات الرسمية السعودية قد «ارتفعت فجأة من 170 مليار برميل عام 1987 إلى 260 مليار برميل عام 1989».

والملهم، أنّ تقديرات احتياطيات النفط السعودي ظلت بين 260 و265 مليار برميل منذ ذلك الوقت، على الرغم من أنّ السعودية قد أنتجت وصدرت في تلك الفترة ما يساوي 94 مليار برميل منذ ذلك الوقت. ويشير «كامب» أنّ التفسير الوحيد لذلك أنّ الحكومة السعودية قد استطاعت اكتشاف برميل جديد مع كل برميل تنتجه في هذه الفترة.

وتبدو هذه الاحتمالية غير واقعية، ولكن سنعرف ذلك بالتحديد إذا ما استطاع طرف ثالث تأكيد الأمر، وهو ما سيحدث في حال سار إدراج أرامكو واقعًا.

منافس جديد يمكنه تعزيز الإنتاج بسرعة مع حجم الاحتياطيات لديها وقدرتها على زيادة الإنتاج بسرعة، اكتسبت السعودية دور «الم المنتج المرجح» في العالم. وربما أهدتها هذا الدور سلطة تعادل ما اكتسبته بسبب حجم احتياطيها.

ويقول «جون هس، الرئيس التنفيذي لمؤسسة هيتس، في تقرير لرويترز: «يعني المنتج المرجح قدرة هائلة على التبدل، فيما يمكنه زيادة الإنتاج مئات الآلاف من البراميل يوميًّا أو خفض الإنتاج مئات الآلاف من البراميل يوميًّا. النفط الصخري لا يمكنه ذلك. السعودية تستطيع».

ويحتاج منتجو النفط الصخري في أي مكان ما بين 6 أشهر إلى 12 شهراً لزيادة أو خفض الإنتاج. على الرغم من ذلك، تبقى تلك الأشهر قليلة مقارنةً بالحقول التقليدية التي تحتاج لسنوات لبدء الإنتاج.

موقف الزعيم يضعف على كل الجهات

في خلال عامين، تحولت السعودية من ملك لا ينافع للنفط، إلى أمة تكافح من أجل التعامل مع أسعار النفط المنخفضة. كما أزّها تمكنت من تحسين أوضاع عملاق كانت تريد سحقه، وهو النفط الصخري الأمريكي. ولكن لا تزال إحدى النقاط المضيئة للسعودية، أزّها تمكنت من اكتساب 1% جديدة من حصة السوق في العامين الأخيرين، ولكن مع اقتراب اتفاق أوبرك على تجميد أو تقليل الإنتاج، فإنّ السعودية مهددة بفقدان نسبة الـ 1% من حصة السوق التي اكتسبتها بكثير من الألم.

المصدر | أوويل برايس